البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 26 تشرين الثاني 2014 / العدد 1645
Sixth year / wednesday / 26 November 2014 / Issue No. 1645

تظاهرات عارمة وأعمال شغب احتجاجاً على التمييز العنصري

الحرية الأميركية تسقط في فيرغسون بعد تبرئة قاتل براون

قالت الشرطة الأميركية أمس إن 12 مبنى على الأقل في فيرغسون بولاية ميزوري أحرقت، ومعظمها دمر، في موجة من الاحتجاجات التي أعقبت قرار هيئة المحلفين العليا عدم توجيه اتهام إلى ضابط شرطة أبيض قتل بالرصاص الفتى الأسود مايكل براون في شهر آب الماضي.

وأشارت الشرطة إلى اعتقال 29 شخصاً على الأقل، بعدما أطلقت الغاز المسيل للدموع لإجبار موجات المحتجين الذين أظهروا علامات العنف بعد طلب الابتعاد من مركز الشرطة، أعقبه سماع أصوات أعيرة نارية متقطعة. وارتفعت ألسنة النيران من سيارة محترقة.

واصطفت عشرات من مركبات الشرطة والجيش تحسباً لعمليات اعتقال موسعة غير بعيدة من شوارع فيرغسون، التي شهدت أسوأ أعمال عنف بعد مقتل الشاب، في حين سارعت عائلة الشاب براون إلى حث المحتجين على أن يكون ردهم على قرار هيئة المحلفين غير عنيف.

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما وجه نداءً من البيت الأبيض دعا فيه إلى الهدوء، بعد قرار هيئة المحلفين. وقال أوباما «نحن أمة قائمة على احترام القانون»، مضيفاً: «أنضم إلى ذوي مايكل براون القتيل، كي أدعو الذين يحتجون على هذا القرار بأن يحتجوا بطريقة سلمية»، مقراً بأن الغضب هو ردة فعل مفهومة، داعياً قوات الأمن إلى ضبط النفس.

وحذر الرئيس الأميركي من محاولة «إخفاء المشاكل المرتبطة بالعنصرية في الولايات المتحدة»، متحدثاً عن مشكلة «إرث التمييز العنصري».

وكانت هيئة المحلفين العليا المكونة من تسعة أعضاء من البيض وثلاثة سود قد بدأت اجتماعاتها أواخر شهر آب الماضي واستمعت إلى شهادة نحو 60 شاهداً استدعاهم الادعاء من بينهم خبراء الطب الشرعي الذين أجروا ثلاث عمليات تشريح إحداها قام بها طبيب شرعي خاص استأجرته عائلة الفتى القتيل.

وهناك تحقيق اتحادي منفصل جار في واقعة إطلاق النار، وأكد وزير العدل اريك هولدر أن محققي وزارته لم يخلصوا بعد إلى نتائج. وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على مقتل براون في فيرغسون تجددت الاحتجاجات بالولايات المتحدة ضد عنف الشرطة والعنصرية، وشهدت ولايات شيكاغو ونيويورك والعاصمة واشنطن موجات احتجاج مماثلة تضامناً مع سكان فيرغسون، إذ سار المتظاهرون في ولاية شيكاغو حاملين لافتات كتب عليها «العدالة لمايكل براون». ونظمت احتجاجات في سياتل وأوكلاند بسبب القضية التي كشفت عن توتر عرقي قديم في مختلف أنحاء الولايات المتحدة.

وأصدرت إدارة الطيران الاتحادية الأميركية قراراً بتقييد للرحلات الجوية فوق بلدة فيرغسون بشكل موقت مع تفجر الاحتجاجات العنيفة، في حين قالت إدارة شرطة مقاطعة سانت لويس في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إنها سمعت أصوات إطلاق نار كثيفة من أسلحة آلية قرب المكان الذي أصيب فيه براون برصاص ضابط الشرطة.

وقال قائد شرطة مقاطعة سانت لويس جون بيلمار إنه سمع عيارات نارية أطلقت خلال الليلة التي شهدت عمليات سلب ونهب وإحراق واشتباكات بين المتظاهرين والشرطة.

وكان الشاب الأسود مايكل براون قد قتل في وضح النهار على يد ضابط الشرطة دارين ولسون في فيرغسون بضواحي مدينة سانت لويس في 9 آب الماضي، وذلك بعد خروجه من مخزن للمشروبات الروحية حيث اتهم بسرقة علبة سيجار.

وعلى رغم أن نسبة السود في هذه المدينة، التي يقطنها 21 ألف نسمة، تصل إلى 70 في المئة تقريباً، إلا أن شرطة فيرغسون لا تضم سوى ثلاثة أفراد منهم مقابل 50 فرداً أبيض.

وأشارت نتائج الفحص الأولي حينها إلى عدم العثور على آثار بارود على جثة براون، أي أنه قتل بعد إطلاق النار عليه عن بعد. كما تدل آثار الطلقات النارية على جثته على أنه كان يواجه قاتله ويلسون وجهاً لوجه.

ودفعت الاحتجاجات الإدارة الأميركية إلى التفكير في إعادة النظر في الأسلحة التي تستخدمها الشرطة وسن قوانين فيدرالية من أجل تخفيف تسليح الشرطة الأميركية، وإعادة النظر في القوانين التي سنت بعد أحداث 11 أيلول 2001، ومُنحت الشرطة الأميركية صلاحيات واسعة في مواجهة خطر الإرهاب.

قصة براون، التي فجّرت احتجاجات عنيفة في الولايات المتحدة في الأشهر الماضية، ليست فريدة من نوعها، إذ تكررت حوادث مشابهة قبل وحتى بعد الحادث المأسوي في فيرغسون.

فقد قام عدد كبير من رجال الشرطة البيض في نيويورك في 17 تموز الماضي بطرح الشاب الأسود أريك غارنر أرضاً عندما حاول مقاومتهم أثناء اعتقاله للاشتباه في قيامه ببيع سجائر بصورة غير شرعية.

وفي شريط فيديو صوره أحد الهواة يظهر رجل شرطة يضغط على رقبة غارنر البدين والمصاب بالربو، وقد راح الأخير يشكي أكثر من مرة من أنه لا يستطيع التنفس قبل أن يغيب عن الوعي وتعلن وفاته في المستشفى. وبعد أيام فقط من مقتل براون في فيرغسون قتل شاب أسود آخر على بعد أقل من 7 كيلومترات من المكان الذي قتل فيه براون، حيث أفرج قسم شرطة مدينة سانت لويس عن لقطات من هاتف نقال يظهر فيها وقائع قتل المواطن الأسود كاجيمي باول في 20 آب على يد شرطة المدينة.

وفي 8 تشرين الأول قتل شاب أميركي أسود بولاية ميزوري على يد ضابط شرطة أبيض خارج وقت الخدمة، حيث تلقى الشاب فنودريت مايرز 17 رصاصة من ضابط الشرطة الأبيض، وحدثت الواقعة عندما شاهد ضابط الشرطة ثلاثة شبان، بينهم فنودريت مايرز، يفرون منه داخل الحي، وقام بمطاردة مايرز وإطلاق النار عليه.

وعلى خلفية ذلك قطع أكثر من 200 متظاهر طريقاً رئيسية في حي «سانت لويس شو» بولاية ميسوري احتجاجاً على عنف الشرطة ضد الأميركيين السود.

وعبرت منظمات حقوقية ومؤسسات دولية عن قلقها بشأن عنف الشرطة الأميركية والاستخدام المفرط للقوة من قبل رجال الشرطة ضد المحتجين السلميين وكذلك الاعتقالات، بما فيها اعتقال الصحافيين، ناهيك عن قضية التمييز العنصري.

وكان الأمين العام لمجلس أوروبا ثوربيورن يغلاند قد أكد في آب أن أعمال الشرطة الأميركية هذه «تعد خرقاً لحقوق الإنسان»، داعياً السلطات إلى إيلاء اهتمامها للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي دفع المحتجين للخروج إلى الشوارع.

الاتحاد الأوروبي يمدّد تجميد مفعول العقوبات ضد طهران

خامنئي: قوى الاستكبار العالمي فشلت بتركيع إيران

بعد يوم واحد على انتهاء المفاوضات الماراتونية بين إيران والدول الست في فيينا من دون التوصل إلى اتفاق نهائي، قال مرشد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي: «إن الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأوروبية كلها اجتمعت واستخدمت كل طاقاتها لإخضاع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكنها لم تتمكن من ذلك ولن تتمكن».

وفي السياق، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حق إيران في تخصيب اليورانيوم، معتبراً أن ضيق الوقت كان الحائل أمام الوصول إلى الاتفاق النهائي الشامل للقضية النووية الإيرانية.

وأفاد الموقع الإعلامي لرئاسة الجمهورية الإيرانية، أن تصريح الرئيس بوتين جاء خلال اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الإيراني حسن روحاني مساء الاثنين، إذ بحثا خلاله العلاقات بين البلدين وتطوير التعاون بينهما.

وقال بوتين: «خلال المفاوضات الأخيرة في فيينا كان ينقصنا الوقت فقط للوصول إلى الاتفاق الشامل» وأضاف أن المهم أن تؤدي المفاوضات إلى حصول إيران على حقوقها بخاصة في مجال تخصيب اليورانيوم وأن التخصيب داخل أرضها حق لها. وأعرب عن أمله بوصول الطرفين إلى اتفاق يتضمن مصالح الجميع ويكون مقبولاً، وأكد أن بلاده تدرك هواجس الطرف الإيراني في مجال حقوقها، كما أعرب عن سروره للاتفاق الموقع أخيراً بين بلاده وإيران للتعاون النووي للأعوام العشرة المقبلة.

من جهة أخرى، أكد الرئيس روحاني ضرورة توجيه رسالة واضحة بأن عهد الحظر قد ولى، آملاً بالوصول إلى الاتفاق النووي الشامل بين إيران ومجموعة «5+1» بدعم من روسيا وتحركها بجدية أكبر. وأشار إلى المفاوضات الأخيرة بين إيران ومجموعة «5+1» في فيينا والنتائج الحاصلة عنها وقال مخاطباً الرئيس بوتين: «لقد كانت للبلدين خلال الأيام الأخيرة مشاركة فاعلة في المفاوضات ونأمل من خلال دعمكم بالوصول سريعاً إلى الاتفاق الشامل الذي يخدم مصلحة الشعوب والمنطقة والعالم».

جاء ذلك في وقت، مدد مجلس الاتحاد الأوروبي أمس تجميد مفعول العقوبات المفروضة على إيران إلى 30 حزيران 2015، إذ أوضح بيان صادر عن المجلس أنه «تم تمديد تجميد التدابير المقيدة التي نصت عليها خطة العمل المشتركة والتي أقرتها السداسية وإيران في 24 تشرين الثاني 2013 إلى 30 حزيران 2015. ويأتي ذلك تبعاً لقرار السداسية وإيران تمديد مهلة خطة العمل المشتركة حتى التاريخ المذكور».

وتشمل عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد إيران بالخصوص، حظر تمويل الصفقات مع طهران وحظر الاستثمار في الصناعات النفطية الإيرانية وحظر تأمين ناقلات النفط الإيرانية وحظر التجارة مع إيران في مجال الأحجار والمعادن الثمينة.

وكانت السداسية التي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا أقرت وإيران بجنيف في تشرين الثاني عام 2013 خطة عمل مشتركة، التزمت خلالها طهران عدم تخصيب اليورانيوم أعلى من نسبة 5 في المئة وبأن تخفض بشكل كبير من وتيرة تطوير برنامجها النووي، وأن تسمح لمراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مواقعها النووية المحورية. وفي المقابل، وافق الغرب على تخفيف العقوبات الاقتصادية جزئياً. ووصف هذا الاتفاق بأنه خطوة أولى، يجب التوصل بعدها إلى اتفاق شامل.

إلى ذلك، قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أمس إن المحادثات بين إيران والقوى العالمية الست بشأن برنامج طهران النووي كانت إيجابية وأحرزت قدراً من التقدم في قضايا أساسية من بينها قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم. وأضاف أن المجموعة الدولية وضعت تصورات لحلول تقنية بشأن مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل وتخشى القوى الغربية أن يوفر لطهران كميات كبيرة من البلوتونيوم المستخدم في صنع القنابل إذا تم تشغيله من دون تعديلات جوهرية. وتابع: «في ما يتعلق بكبح قدرة إيران على التخصيب أعتقد أنه كان هناك تحرك ما».

وأردف الوزير الفرنسي أنه حدث تقدم أيضاً في سبل التحقق من التزام إيران ما تتعهده فور التوصل إلى اتفاق. وقال: «ما لم يحل كل شيء لن يحل أي شيء لكن النبرة كانت بناءة أكثر من المحادثات السابقة».

من جهة أخرى، أعرب عضو الفريق النووي الإيراني المفاوض مجيد تخت روانجي عن تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق خلال فترة قصيرة جداً. وقال: «حصل تقارب في وجهات النظر حول العديد من المواضيع. وعدم التوصل إلى الاتفاق كان بسبب ضيق الوقت. لو كان هناك متسع من الوقت لأتممنا عملنا في هذه الجولة من المفاوضات».

وأضاف روانجي: «تمديد المفاوضات إلى أسابيع عدة أخرى كان قراراً جماعياً لإعطاء الفرصة لمزيد من البحث والدراسة ولنتمكن من تخطي المشاكل عندما نجتمع مرة أخرى»، وأوضح: «أن المواضيع معقدة جداً ونحن بحاجة إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى تفاهم حول هذه المواضيع ولا يمكن التوصل إلى اتفاق في فترة محددة، السبب الأساسي وراء عدم التوصل إلى اتفاق هو ضيق الوقت».

روسيا تنفي تعليق إمدادات الفحم الحجري إلى أوكرانيا

فابيوس: سعي كييف إلى الانضمام لحلف الأطلسي مثير للقلق

أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن سعي الرئاسة الأوكرانية للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» والامتناع عن دفع الرواتب التقاعدية لسكان جنوب شرقي البلاد، يثير القلق.

وقال فابيوس في حديث لإذاعة «فرانس – اينتر» أمس «كانت هناك تصريحات في الأيام الأخيرة من قبل الجانب الأوكراني وتبدو إشكالية للغاية، إذ عندما يقول الأوكرانيون إنهم لن يدفعوا الرواتب التقاعدية للناس الموجودين شرق البلاد، أو عندما تتحدث الحكومة الجديدة عن أن هدفها هو انضمام أوكرانيا إلى الناتو، فمن الواضح أن ذلك يحد ذاته مشكلة».

وأكد فابيوس أن باريس تحافظ على التزام السعي إلى «العودة لاتفاقات مينسك لأنها تمنح خريطة طريق دقيقة لاستعادة الوضع السلمي»، مشيراً إلى أنه بحث هذه المسألة يوم الأحد مع نظرائه الروسي والأميركي والألماني خلال لقائه معهم في فيينا في إطار المفاوضات مع إيران.

وفي السياق، تبنت الجمعية البرلمانية لحلف الأطلسي في لاهاي قراراً يدعم «السيادة والديمقراطية في أوكرانيا»، داعية برلمانات وحكومات الدول الأعضاء إلى تنفيذ وعودها لكييف.

وأكد القرار، الذي أعد مشروعه ممثل بولندا في الجمعية فيتولد فاشيكوفسكي، دعمه للجهود الدبلوماسية للبحث عن حل سلمي للنزاع في جنوب شرقي أوكرانيا ومنع تحوله إلى «نزاع مجمد جديد».

مع ذلك فقد حث القرار الدول الأعضاء في الحلف على عدم التخلي عن العقوبات المفروضة على روسيا على خلفية موقفها من الأزمة الأوكرانية، إضافة إلى دعوته إلى إبقاء أبواب الحلف مفتوحة لقبول أعضاء جدد.

ودعت الجمعية البرلمانية لـ«الناتو» روسيا إلى بدء مفاوضات مع الحكومة الأوكرانية حول تسوية النزاع بطريقة سلمية و«إعادة شبه جزيرة القرم إلى السيادة الأوكرانية»، بحسب نص القرار.

من جهته، أعلن الرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو أن قرار انضمام البلاد إلى حلف شمال الأطلسي سيُتخذ خلال استفتاء شعبي، سيجرى بعد تطبيق كييف معايير الحلف.

وأوضح بوروشينكو أثناء مؤتمر صحافي مع نظيرته الليتوانية داليا غريباوسكايته في كييف أن «قرار الانضمام أو عدم الانضمام إلى الناتو هو من صلاحية الشعب الأوكراني فقط. وقد اتخذنا معايير لتجاوب أوكرانيا مع مطالب الناتو، وبعد بلوغها فقط، سيستطيع الشعب الأوكراني خلال استفتاء اتخاذ قرار بالدخول إلى الناتو أو عدم الدخول».

في غضون ذلك، أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ياتس ستولتينبيرغ أن انضمام أوكرانيا متعلق بالأوكرانيين أنفسهم. وقال إن «الأبواب المفتوحة تبقى مفتوحة، لقد قررنا ذلك (...) إذا نفذت أوكرانيا معايير العضوية وأرادت ذلك».

وفي شأن متصل، أعلن نائب وزير الطوارئ الروسي فلاديمير ستيبانوف أنه سيتم آخر الشهر الحالي إرسال قافلة مساعدات إنسانية جديدة محملة بمواد البناء والغذاء والمحروقات إلى شرق أوكرانيا. وقال: «سيكون هناك أكثر من 100 سيارة وأكثر من ألف طن» ستصل بحسب ما هو مقرر الأحد المقبل.

وأوضح المسؤول الروسي أن مواد البناء المرسلة «مخصصة لإعادة إعمار المباني السكنية والمنشآت المدنية المهمة، وتتضمن كل ما هو ضروري لاستقبال الشتاء»، مشيراً إلى أنه سترسل أيضاً مواد غذائية ووقود لعمل أجهزة الطوارئ.

وأرسلت روسيا منذ نهاية آب الماضي إلى جنوب – شرق أوكرانيا أكثر من 8 آلاف طن من المساعدات الإنسانية تضمنت غذاء وماء وأدوية ووقود ومواد ضرورية أخرى.

إلى ذلك، أكدت السلطات المحلية لمقاطعة كيميروفو الروسية أمس، أن توريدات الفحم الحجري للزبائن مستمرة من دون أي انقطاع، بعد أنباء عن تعليق الإمدادات إلى أوكرانيا.

وأكدت السلطات المحلية للمقاطعة أن منجم كوزباس (منطقة فحمية في جنوب غربي سيبيريا) يقوم بتزويد العملاء بالفحم الحجري، في حين رفضت شركات الفحم العاملة في المقاطعة التعليق على هذا الموضوع.

وكان المركز الصحافي لوزارة الطاقة والفحم الحجري الأوكرانية قد أشار نقلاً عن وزير الطاقة يوري برودان قوله في وقت سابق بأنه تم تعليق إمدادات الفحم الحجري الروسي إلى أوكرانيا منذ يوم الجمعة الماضي، وأن البلاد لن تتسلم أية شحنات من الفحم الحجري الروسي حتى نهاية الشهر الجاري على أقل تقدير.

وتكمن أهمية المسألة بالنسبة لكييف في أن جميع محطات توليد الكهرباء الحرارية في أوكرانيا تعتمد في عملها على الفحم الحجري الذي لا يمكن الاستعاضة عنه.

ولفتت مصادر صحافية إلى أن إمدادات الفحم الحجري الروسي إلى أوكرانيا وصلت إلى طريق مغلقة حالها حال إمدادات الغاز إلى هذا البلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية يعجز فيها عن سداد ثمن توريدات الطاقة إليه، وأشارت هذه المصادر إلى أن منتجي الفحم الروس يطلبون بدفع حتى لو جزء مسبق من ثمن توريدات الفحم.

وبرزت الأزمة بعد أن أوقفت نار الحرب عمل الكثير من المناجم في منطقة «الدونباس» في جنوب شرقي أوكرانيا حيث تتركز مناجم الفحم، ما دفع أوكرانيا إلى استيراد الفحم الحجري من جنوب أفريقيا وروسيا.

موجة احتجاجات جديدة في هونغ كونغ

اندلعت في مدينة هونغ كونغ الصينية موجة جديدة من الاشتباكات بالتزامن مع فض الشرطة جزءاً من مخيم الاحتجاج الذي أقامه المطالبون بالديمقراطية في منطقة «مونغ كوك» في وسط المدينة.

وشهدت المنطقة أعنف الاشتباكات خلال التظاهرات المطالبة بالديمقراطية والمستمرة منذ شهرين، حيث تأهب مئات من رجال الشرطة في وقت تحركت السلطات لتنفيذ حكم المحكمة بإعادة فتح شارع «أرجيلي» لتسيير حركة المرور.

وأزال عمال يرتدون خوذات بيضاء وسترات متاريس خشبية من الطريق بعد أن فكك متظاهرون في وقت سابق خيامهم وجمعوا متعلقاتهم. وصدر الحكم القضائي لمصلحة شركة للحافلات قالت إن إغلاق الطريق أضر بالعمل.

وتأتي هذه الخطوة في «مونغ كوك» بعد أسبوع من فض جزئي لأكبر موقع احتجاج قرب مباني الحكومة في «أدميرالتي» تنفيذاً لإنذار قضائي آخر في عملية سليمة لم تمس معظم معسكر الاحتجاج الرئيسي.

وكانت الحكومة الصينية عرضت في شهر آب الماضي على سكان هونغ كونغ فرصة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بأنفسهم عام 2017 لكنها قالت إن مرشحين أو ثلاثة فقط سيخوضون السباق بعد حصولهم على موافقة لجنة الترشيح التي تضم 1200 عضو، أغلبهم من الأعضاء الموالين لسلطات بكين.

رئيس الوزراء الهندي يتراجع عن زيارة لمسقط رأس بوذا

تراجع رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي الذي يزور نيبال لحضور قمة لدول منطقة جنوب آسيا عن عزمه عقد اجتماعات حاشدة في مسقط رأس بوذا والهة هندوسية بعد الجدال الذي أثير بشأن ما إذا كان يحظى بأهمية بالغة داخل نيبال.

وكان مودي يعتزم زيارة منطقة لومبيني مسقط رأس بوذا وجاناكبور مسقط رأس سيتا بطلة أسطورة رامايانا الهندوسية، لكن جدالاً ثار بين الأحزاب السياسية في نيبال خلال الأسابيع الأخيرة بشأن ما إذا كانت الاجتماعات الجماهيرية التي سيعقدها مودي ستجتذب حشوداً غفيرة على نحو يرقى لكونه تدخلاً في السياسات الداخلية للبلاد.

ويوم الأحد الماضي، حذف رئيس الوزراء الهندي رسمياً من برنامج أنشطته أية زيارات خارج كاتمندو متعللاً بمسائل مقررة سلفاً، في حين بررت حكومة نيبال الجدال المثار بالمخاوف الأمنية.

وقال براكاش اديكاري المستشار الصحافي لرئيس الوزراء النيبالي سوشيل كويرالا أمس: «تريد الحكومة إقامة حفل الاستقبال المدني في مكان أصغر لأن السيطرة على الجمهور في أرض أكبر قد يمثل مشكلة».

وتشيع شكوك بشأن الهند داخل دول بجنوب آسيا والحساسية التي ظهرت في نيبال ليست سوى تذكرة بسيطة لمودي، في ما يسعى لإظهار القيادة في منطقة بأنها ابتليت بالانقسامات العرقية والدينية.

وحظي رئيس الوزراء الهندي بقدر من القبول في شهر أيار الماضي عندما وجه الدعوة لرؤساء دول المنطقة ومنها العدو اللدود باكستان لحضور حفل تنصيبه، إذ يأمل باستثمار هذا النجاح خلال القمة التي تستمر يومين للدول الأعضاء برابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي «سارك» في كاتمندو التي تفتتح أعمالها (اليوم) الأربعاء.

وتضم قمة «سارك» رؤساء أفغانستان وبنغلادش وبوتان والهند والمالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا، وتتصدر قضية التكامل في مجال الطاقة الكهربية جدول أعمال قمة الرابطة المكونة من ثماني دول.

تأجيل تسليم حاملتي «الميسترال» إلى روسيا

موسكو لن تلاحق فرنساً قضائياً في الوقت الحاضر

أرجأت فرنسا إلى أجل غير مسمى تسليم حاملتي طائرات هليكوبتر إلى روسيا بسبب الصراع الدائر في شرق أوكرانيا، واتهام أميركا وحلفائها الأوروبيين موسكو بدعم أنصار الفدرالية والتدخل بالشؤون الداخلية لأوكرانيا.

وقال يوري بوريسوف نائب وزير الدفاع الروسي أمس في تصريح لوكالة الإعلام الروسية إن بلاده لن تسعى لمساءلة فرنسا أو ملاحقتها قضائياً في الوقت الحاضر بسبب عدم تسليم الحاملتين ولكنه أكد أن المتوقع هو تنفيذ التعاقد.

ونسب إلى بوريسوف قوله «نحن راضون عن كل شيء، الفرنسيون هم الطرف غير الراضي. سننتظر بصبر... كل شيء منصوص عليه في العقد. سنتصرف استناداً إلى حرفية التقاعد كما يفعل جميع الناس المتحضرين».

وتتعرض فرنسا لضغوط منذ أشهر عدة من جانب حلفائها الغربيين لتجميد تعاقد بقيمة 1.2 مليار يورو، لكنها تواجه مطالبات بالتعويض في حال مخالفة الشروط التعاقدية. وتعليق التعاقدات قضية حساسة تأتي في وقت تضع فيه فرنسا اللمسات النهائية على اتفاقات عسكرية أخرى.

وأفاد بيان صادر عن مكتب الرئيس فرانسوا هولاند قوله: «إن رئيس الجمهورية يعتبر أن الوضع في شرق أوكرانيا ما زال يحول دون تسليم أول سفينة لحمل وقيادة طائرات الهليكوبتر»، «ولذلك قرر أن من الملائم تجميد دراسة طلب إصدار التفويض اللازم لتصدير أول حاملة طائرات هليكوبتر إلى روسيا الاتحادية حتى إشعار آخر».